قضايا

كيف يمكن فهم الحروب والصراعات الحاصلة في إثيوبيا اليوم وماضياً؟ ما أسباب هذه الصراعات؟ هل يفسر البعد السياسي وخيارات النخب الحاكمة وحدهما ما يحصل هناك؟ أم أن الأمر يعود إلى ما هو أبعد من ذلك، إلى الدولة ذاتها وكيفية بنائها، سواء في إثيوبيا أو القارة السمراء بأسرها؟ هنا الجزء الثاني والأخير من قراءة موسّعة تشرح معضلات بناء الدولة في أفريقيا مدخلا لفهم الحالة الإثيوبية

أزمة الدولة في القارّة بعد الاستعمار

الحالة الإثيوبية وتشابكات القرن الأفريقي [2/2]

محمد عبد الكريم أحمد

في الجزء الأول من هذا المقال، تحدث الكاتب عن أزمة الدولة الأفريقية بعد الاستعمار، مبينا أسباب ضعفها وأمراضها المزمنة بفعل ما خلفه الإرث الاستعماري من إعاقة إقامة «بيروقراطية ذات كفاءة» ووجود أشكال من «الدولة الوراثية الجديدة»، إضافة إلى البحث في جذور المشكلة الإثيوبية من خلال دراسة موسعة لسياسات الأرض وتطوّراتها، بالنظر إلى عدة اعتبارات أبرزها طبيعة المجتمع الإثيوبي الزراعي-الرعوي وتجسيدها لطبيعة العلاقات بين «الدولة»/ السلطة والمواطنين. وهنا (في الجزء الثاني) يتحدث الكاتب عن الانتقال السياسي في إثيوبيا وعن فكرة «الإثيوبيانية» لأبي أحمد و«إعادة تشكيل» القرن الأفريقي.

الانتقال السياسي في إثيوبيا: مآزق ما بعد الإمبراطورية

يلاحظ بشكل عام تشوّه «الانتقال السياسي» في أرجاء القارّة الأفريقية، سيما أن أغلب الأحزاب السياسية في أفريقيا لم تتشكّل حول برامج سياسية واضحة، لكنها قامت على أساس مما يطلق عليه علاقة «السيد - التابع» patron-client relationship، أو الصلات الشخصية بين القادة والمواطنين، وعلاقات مثل الانتماء العشائري clannishness والجماعة الإثنية - القبلية، والأرض، والدين والمبادئ المشابهة. وتجسّد جمهورية إثيوبيا الفيدرالية التي ظلت تملك أغلبية كبرى من الأحزاب القائمة على أسس إثنية، مثالًا بارزًا على ذلك. وعلى الرغم من أن «تنظيم تسجيل الأحزاب للعام 2008 Regulation on the Registration of Parties (Proc. No. 573/2008) لم يعترف إلا بالأحزاب السياسية القائمة على مستويات قومية أو إقليمية، فإن 70% من الأحزاب المسجّلة بالفعل (حتى العام 2014 على الأقل) كانت بسميّات إثنية، وتشير إلى انتمائها لجماعة لغوية معينة تقيم في إحدى ولايات إثيوبيا. علاوة على ذلك، فإن أحزابا كثيرة مسجلة على أساس قومي لم تخف انتماءها لجماعة إثنية معينة، واستخدامها ذلك الانتماء لحشد السكان وراء أجنداتها السياسية.

ويمكن تلمّس أزمة هذا الانتقال في حالة الثورة الإثيوبية 1974، حيث شهد الحراك العمالي والطلابي والأهلي ضد قمع نظام هيلاسيلاسي في مرحلة متأخرة من الثورة انضمام قواتٍ عسكريةٍ وأمنيةٍ، طالما استخدمت لقمع أية تطلّعات شعبية. وكانت أبرز مطالب الثورة مسألة الجنسية nationality، والمساواة الدينية، وإصلاح سياسات الأراضي، وتحسين ظروف العمل وأجور العمال، والإصلاح الدستوري، وإعادة تنظيم الدولة، وعنت هذه المطالب وغيرها وضع نهايةٍ «للوضع القائم» في إثيوبيا، وتولى الجيش الإثيوبي مقاليد الأمور نيابة عن «الحراك الشعبي»، عبر تكوين لجنة «الدرج» Dergue ثم المجلس الإداري العسكري الانتقالي Provisional Military Administrative Council" (PMAC) الذي بادر بتعليق عمل البرلمان والدستور الإمبراطوري. وفي التحليل النهائي للتجربة «الديمقراطية» قبل العام 1991، حسب دراسة وثائقية دقيقة لكاساهون بيرهانو Kassahun Berhanu عن البرلمان ونظام الهيمنة الحزبية في إثيوبيا (2005)، فإن مؤسسات الحكم الرئيسة بما فيها المجلس التشريعي «الشينجو» Shengo التابع PDRE، ظلت غير فعالة وعاجزة في مواجهة الوجود الطاغي لحزب العمال الإثيوبي Worker's Party of Ethiopia (WPE)) (الذي تكون في العام 1985 كحزب سياسي وحيد بالبلاد)، لا سيما الرجل القوي الذي تصرف كطاغية تقليدي. وفي ضوء هذه الحقيقة قضى برلمان PDRE آخر عهده من دون لعب أي دور قانوني وتشريعي، يذكر في مراقبة الممارسات التنفيذية وانتهاكاتها. وفي غضون الأعوام الثلاثة التي قام فيها المجلس لم يسجل المشرعون (على المستويات القومية والقومية الفرعية) موقفًا واحدًا في مراقبة الأعمال التنفيذية أو انتقادها أو معارضة مشروعات القوانين المقترحة.

ومثّل العام 1991 نقطة تحوّل في النظام السياسي الإثيوبي بعد سنوات طويلة من المركزية، وبدأت البلاد بعدها مسارها نحو «ديمقراطية تعدّدية» مع إقرار دستور العام 1994 الذي قسّم إثيوبيا إلى أقاليم على أسس إثنية، ودعا إلى انتخابات تعدّدية جرت للمرة الأولى في 1995، فاز بها تحالف الجبهة الديمقراطية الثورية الذي اختار نيغاسو غيدادا Negasso Gidada رئيسًا للبلاد، وميلس زيناوي رئيسًا للوزراء الذي خلفه ديسالين هيلاميريام في 2012، وظل في منصبه حتى استقال منه في فبراير/ شباط 2018 ليخلفه أبي أحمد، في انتقال سياسي حزبي ضيق، لم يشهد أدنى قدر من التشاور الشعبي، بل قرأه بعضهم اختيارا فرض في ظروف غامضة حتى على أعمدة التحالف الحاكم حينذاك.

أبي أحمد خلال حفل لدعم القوات العسكرية في اديس ابابا في 2021/11/7 (Getty)

أبي أحمد والإثيوبيانية: إعادة استلهام الأوتوقراطية

أعلن أبي أحمد مرارًا تبنّيه مقاربات وحدوية لإعادة أمجاد إثيوبيا كما رآها متجسّدة في فكرته عن «الإثيوبيانية» Ethiopianism، متجاوزًا حقيقة تكون هذه الفكرة على «أنقاض» تهميش إثني وسياسي وديني واقتصادي لجماعات «إثيوبية» شتى، سيما في المناطق الجنوبية والغربية من إثيوبيا الحالية، وبما يتفق مع الخطوط الاقتصادية والسياسية التي عرضت أعلاه. وانطلاقًا من مقاربة هذه الفكرة المغلوطة، تكشف الأزمة الحالية عن تداعيات أزمة «دولة ما بعد الاستعمار» وتقاطعها مع التجربة الإثيوبية بشكل ملفت للغاية. ووفق ما لاحظه بغورن بيكمان Bjorn Beckman في مقال حول دولة ما بعد الاستعمار (1988) وجود أوجه قصور ثلاثة في مقاربات دولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا، أولها الفشل في التعامل الجدّي مع الطبقات الحاكمة، بما فيها قاعدتها المادّية المتسعة والتزاماتها الأيديولوجية (النزعة القومية)، وسبل تكوينهم «المؤسسات الطبقية»؛ التقليل الكلي من شأن العامل الخارجي في عمليات تكوين الدولة والطبقة الحاكمة. كما رأى بيكمان وجوب النظر إلى دولة ما بعد الاستعمار أنها مشروع «عابر للحدود transnational project. وثالث أوجه القصور هذه وجود قصدٍ لتجاهل التجربة التنظيمية النامية للطبقات التابعة، وقدرتها على فرض نفسها على إدارة سلطة الدولة.

> مثّل العام 1991 نقطة تحوّل في النظام السياسي الإثيوبي بعد سنوات طويلة من المركزية، وبدأت البلاد بعدها مسارها نحو «ديمقراطية تعدّدية»
>
> الوضع الراهن بقيادة أبي أحمد، يعيد إنتاج جذور هذه الأزمة
>
> تصميم دؤوب من النخبة السياسية الحاكمة على إنكار خطورة استدعاء التجارب التاريخية، بدلًا من الدفع بمشروع توافق وطني

ويمكن بلورة جانب من هذه الفكرة المهمة، والتي يتم تجاهلها في التناول الحالي للأزمة الإثيوبية بشكل كبير، في تأثير السياسة الخارجية الأميركية تجاه النخب الإثيوبية الحاكمة التي مكّنت الأخيرة من الاستغلال الاقتصادي والقمع السياسي المنتظم والمنهجي لجماعات بحجم الأورومو (في كشف لدلالة فكرة الإثيوبيانية تاريخيًا)، وإن لوحظ المسار نفسه تقريبًا وبدرجاتٍ مقاربةٍ من الدول الغربية ودول الكتلة الشرقية وتمييزاتها المستمرة ضد الأورومو وبقية الشعوب المستعمرة الأخرى «داخل إثيوبيا الحالية» في التعاملات الدولية مع أديس أبابا، والتي تفادت، بشكل واضح، أي تناول نقدي لمشكلات الأوروموـ (على سبيل المثال) عبر قبول معلوماتٍ مغلوطةٍ ورفض أية أفكار تتعلق إما بضرورة تبنّي «سياسة ديمقراطية» أو التوصل إلى حلول للتناقضات بين الأوروموـ والأحباش (الأمهرا والتيغراي معًا بحكم الحدود الجغرافية للهضبة الحبشية تاريخيًا).

كما لم ينجح أبي أحمد وفكرته تلك في تفكيك الصلة القائمة بين الدولة والأيديولوجيا «المسيحية» الضيقة، كما تتجسّد في «الإثيوبيانية»، وموقع جماعات كبيرة غير مسيحية في هذه الأفكار. ففي تقديمه عمله البارز والفريد حول فهم الدين والتغير الاجتماعي في إثيوبيا (2012)، يكشف محمد جيرما M. Girma عن مفارقةٍ مهمةٍ في علاقة الدين بالدولة في إثيوبيا، ترتكز على منطقية هذه العلاقة ووثاقتها في العهد الإمبراطوري، حيث ظلّ الدين المسيحي مكونًا رئيسًا في بنية نظام الحكم، بينما ظلت تجربتا «الدرج» (النسخة الإثيوبية من الماركسية) والجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية (يمكن وصفها بأنها نظام فيدرالي - إثني استلهم بداية من «الاشتراكية الألبانية») تميز بشكل واضح، وفق دستوري النظامين، بين الدولة والدين، غير أن هذه الخلاصة «النظرية» لا تأخذ في اعتبارها المأزق الوجودي الذي مرّت به إثيوبيا مع بداية القرن العشرين، والذي يمكن تلخيصه في صراع مجتمع عتيق ضد دولة جديدة (توسّعية بالأساس وقائمة على ضم أراضٍ مجاورة للهضبة الحبشية في إقليمي التيغراي والأمهرا الحاليين)، وتوصل إلى خلاصة دالة، أن فرضية تحرّر إثيوبيا (في عهدي درج والجبهة) من كينونتها الدينية لم تتجسّد إلا في الدولة وليس المجتمع، وأن جهود «العلمنة» التي قام بها النظامان ظلت بعيدة عن التجذّر في التربة الإثيوبية. وتمكن المفارقة هنا في أن مساعي أبي أحمد قادت، في واقع الأمر، إلى إعادة إنتاج هذا الصراع الدولتي - المجتمعي وتشابكاته بمستويات جديدة.

إثيوبيا «وإعادة تشكيل» القرن الأفريقي

لا يخفى أن إقليم القرن الأفريقي، تمامًا كإقليم الشرق الأوسط، كما يلاحظ الدبلوماسي الأميركي بول ب. هينزي P. B. Henze في كتابه القرن الأفريقي من الحرب للسلام (1991)، من أكثر الأقاليم في العالم ارتهانًا بالتاريخ، وأن أحداث التاريخ القديم والوسيط (حسب ملاحظاته عن كثب بحكم عمله في المنطقة)، عوضًا عن العصر الحديث، لا تزال محل نقاشاتٍ مستمرّة بين الساسة (كما تردّد في خطاب أبي أحمد بشكل ملفت) والمجموعات الدينية والإثنية، وحتى الأفراد العاديين في المنطقة، كما تداخل التاريخ والدين في الشأن السياسي، مع استمرار تركز التعليم الرسمي في الإقليم حتى وقت قريب في مؤسستي الكنيسة والمسجد. ويتسق هذ التفسير تمامًا مع طرح الأنثروبولوجي البارز في شؤون القرن الأفريقي يوان ميردين لويس Ioan Myrddin Lewis (في كتابه حول التاريخ الحديث لأرض الصومال، 1965) أن الإسلام كان «القوة الموحّدة التي لعبت دورًا بالغ الأهمية في غزو الحبشة في القرن السادس عشر، ولا يزال حيًا بين الصوماليين والكثير من شعوب «إثيوبيا الحالية».» وقد علّق الأوروموـ (الغالا Gallas) في حروب بناة الإمبراطورية من المسيحيين والمسلمين. ويؤكّد داريل بيتس D. Bates (في دراسته المهمة حول المسألة الحبشية وحملة ماجدالا 1867-1868، 1979) مراقبة الأوروموـ في المرتفعات الجنوبية والغربية هذا الصراع باهتمام بالغ، وأنهم ذاقوا الأمرّين منه، ولطالما ترقبوا نتيجة الصراع لاستعادة أراضيهم المنتزعة منهم. واستمرّت الصراعات بين الأحباش والأوروموـ من القرن السادس عشر حتى نهاية القرن التاسع عشر، عندما احتل الأحباش أراضي الأورومو بمساعدة الاستعمار الأوروبي.

كما لخّص هاغاي إلريك Haggai Elrich، في تناول مهم بعنوان «الإسلام والحرب والسلام في القرن الأفريقي» (2013) فكرة مهمة، مفادها بأن متابعة تاريخ العلاقات السياسية الإسلامية - المسيحية في القرن الأفريقي تقود حتمًا إلى التركيز على حقبتين، أولهما 1880-1920 التي مر خلالها الصومال والسودان بإحياء «الإسلام السياسي»، في وقتٍ أخذت فيه «إثيوبيا» (الحبشة المسيحية) في التوسع بدافع من نزعتها القومية المسيحية. وتأثرت الأحداث في تلك الفترة، حسب إلريك، بتباين المفاهيم الإسلامية وبمواقف مختلفة عديدة للمسيحيين المحليين إزاء الإسلام والمسلمين. أما الفترة الثانية فإن مدارها حول المثلث الصومالي- الإثيوبي- السوداني نفسه عند مطلع تسعينيات القرن العشرين حتى الوقت الراهن (مطلع العقد الثاني من الألفية الحالية) وهي فترة تميزت بإعادة تفعيل الإسلام هوية سياسية في السودان والصومال، وإحياء الدين عامل سياسي في إثيوبيا، سيما في فترة التدخل الإثيوبي العسكري في الصومال 2006-2009.

خلاصة

توضح القراءة التاريخية لجذور أزمة الدولة الأفريقية وحالتها الإثيوبية الحالية أن الوضع الراهن بقيادة رئيس الوزراء، أبي أحمد، يعيد إنتاج جذور هذه الأزمة على نحوٍ يثير الدهشة، مضافًا إليه تصميم دؤوب من النخبة السياسية الحاكمة على إنكار خطورة استدعاء هذه التجارب التاريخية، بدلًا من الدفع بمشروع توافق وطني، يعالج التهميش التاريخي والسياسي والاقتصادي، وربما الديني الذي عانت منه مجموعات كبيرة من الإثنيات المكونة لدولة إثيوبيا الحالية، ودفع مشروع الدولة الوطنية بدلًا من إعادة إنتاج نظم إثنية – دينية، استنادًا لهيمنة وتصورات تاريخية منذ نهاية القرن التاسع عشر، ربما تقود إلى تفجّر الأوضاع في إقليم القرن الأفريقي، حسبما تؤشر له أنباء توغل جماعة «شباب المجاهدين» الصومالية في الأراضي الإثيوبية قبل نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، وما يعنيه ذلك (بغض النظر عن دوافعه) من احتمالات تجدّد الانقسامات والصراعات التقليدية في الإقليم.

(باحث مصري)

إعادة إنتاج الأزمة

أعلن رئيس وزراء إثيوبيا أبي أحمد مراراً تبنّيه مقاربات وحدوية لإعادة أمجاد إثيوبيا كما رآها متجسّدة في فكرته عن «الإثيوبيانية»، متجاوزاً حقيقة تكوّن هذه الفكرة على «انقاض» تهميش إثني وسياسي وديني واقتصادي لجماعات «إثيوبية» شتى، سيما في المناطق الجنوبية والغربية من إثيوبيا الحالية. وانطلاقاً من مقاربة هذه الفكرة المغلوطة، تكشف الأزمة الحالية عن تداعيات أزمة «دولة ما بعد الاستعمار» و تقاطعها مع التجربة الإثيوبية بشكل ملفت للغاية، فهل يعمل أبي أحمد على إعادة انتاج الأزمة؟